

وزير الاقتصاد: الوحدة رمز انتصارنا في مواجهة الحرب الاقتصادية

أكد وزير الاقتصاد والمالية الإيراني، فرهاد دج بسند، على التمسك بالوحدة والتضامن بين مختلف شرائح الشعب والقوى السياسية في البلاد، وعندها رمزاً للانتصار في مواجهة الحرب الاقتصادية التي يشنها الأعداء.

وقال دج بسند، في تصريح أدلى به خلال اجتماع بين القطاعين العام والخاص في محافظة قم (جنوب طهران) يوم الجمعة: إن إيران الإسلامية اجتازت حربيين عسكريين واقتصادية معا في مرحلة حرب السنوات الثماني (التي شنها النظام العراقي السابق في عقد الثمانينات) ولم تبرز أية هواجس في البلاد. وأضاف: إنه خلال الأعوام الثمانية من الحرب المفروضة وقف المسؤولون وأبناء الشعب إلى جانب بعضهم البعض وقدمت مختلف الشرائح الاجتماعية التضحيات تلو التضحيات حيث استطاع الشعب الصمود في مواجهة المعتمدين ولم تسمح للأعداء بالاستيلاء على شبر واحد من أرض الوطن. ولفت دج بسند إلى أن الحرب الاقتصادية التي يشنها الأعداء اليوم تمتاز بالتعقيد، مؤكداً أن الشعب ما يزال صادماً على مبادئ الثورة الإسلامية وتحقيق الكرامة والشموخ للبلاد.

قطاع التعاون يوفر عشرات الآلاف من فرص العمل في البلاد

وَقَرَّ القطاع التعاوني في إيران ٤٤٧٥٠٠ فرصة عمل جديدة خلال ٩ أشهر في العام الجاري (الإيراني يبدأ في ٢١ آذار/ مارس).

وتعد محافظة خراسان الرضوية (شمال شرق) الأولى في عدد الشركات التعاونية في إيران، حيث بلغ عددها ٢٥١ شركة ومحافظة قم (جنوب طهران) الأخيرة، حيث تم تسجيل ٢٢ شركة تعاونية فيها. وتم تسجيل ١٢ شركة تعاونية معرفية خلال ٩ أشهر من العام الجاري (حسب التقييم الإيراني)، كما تم تسجيل ٤٢٨ شركة تعاونية خاصة بالنساء حيث وفرت ١٢ ألف فرصة عمل. وأشار إلى أن قطاعي الخدمات والزراعة حازا على العدد الأكبر للشركات التعاونية في إيران حيث بلغ تعدادهما ٨٤٨ و ٨٣٣ شركة على التوالي.

إنشاء مركز تجاري للإيرانيين في دمشق قريبا

أعلن رئيس اللجنة الاقتصادية المشتركة بين إيران وسوريا عن إنشاء مركز تجاري للإيرانيين في المنطقة الحرة بدمشق في المستقبل القريب.

وأشار رئيس اللجنة الاقتصادية المشتركة بين إيران وسوريا، كيوان كاشفي، إلى الزيارة الأخيرة التي أجراها القطاع العام الإيراني للمشاركة في إعادة إعمار وسد حاجات سوريا ويجب علينا اغتنام هذه الفرصة. وصرح بأن هناك رغبة كبيرة لدى الحكومة والقطاع الخاص في سوريا لتعزيز مستوى العلاقات الاقتصادية مع إيران، قائلا: يتم تبادل وفود اقتصادية بين البلدين في المستقبل القريب.

تونس تنهي عام ٢٠١٨ بنسبة تضخم ٧.٥%

خلال العام ٢٠١٨، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الحليب ومشتقاته والبيض بنسبة ١.٢٪، وأسعار اللحوم بنسبة ١.٧٪، وأسعار الفلفل والفواكه الجافة بنسبة ١.٢٪، وأسعار الأسماك بنسبة ٥.٩٪.

وتراق ذلك مع ارتفاع أسعار المشروبات بنسبة ٧.٨٪ نتيجة ارتفاع أسعار المياه المعدنية والمشروبات الغازية والتعصير بنسبة ١.٧٪، وأسعار القهوة والشاي بنسبة ٩.٥٪، وبالالتوازي، سجلت أسعار مجموعة الملابس والأحذية ارتفاعا بنسبة ٨.٦٪، حيث ارتفعت أسعار الأحذية بنسبة ٩.٥٪، والملابس بنسبة ٨.٣٪، والأقمشة بنحو ٥.٥٪. كما ارتفعت أسعار مجموعة الصحة بنسبة ٤.٨٪ نتيجة ارتفاع أسعار المواد الصيدلانية بنسبة ٥.٥٪ والخدمات الطبية الخاصة بنسبة ١.٣٪ إلى ارتفاع أسعار بقية الخدمات، وخاصة منها السكن، والنقل، والاتصالات والتعليم.

خبير اقتصادي: إقتصاد غزة يدخل مرحلة الموت السريري

من ٢٠-٢٩ سنة الحاصلين على مؤهل دبلوم متوسط وبكالوريوس في قطاع غزة لتتجاوز ٦.٩٪، وارتفعت نسبة الفقر في قطاع غزة لتصل إلى ٥.٣٪، في الوقت الذي تبلغ فيه نسبة انعدام الأمن الغذائي لدى الأسر في قطاع غزة حوالي ٦.٩٪.

كما شهد عام ٢٠١٨ استمرار الركود التجاري غير المسبوق نتيجة استمرار خصم ٥٠٪ من قيمة رواتب موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية في المحافظات الجنوبية، وتسبب هذا القرار المستمر منذ أكثر من عام ونصف بخلل كبير في حركة دوران السيولة النقدية ونقصها من الأسواق وكان له تداعيات خطيرة وكارثية على كافة مناحي الحياة في قطاع غزة، حيث أن الجزء الأكبر من الموظفين مديونين للبنوك ومجمل ما يتقاضوه شهريا لا يتجاوز ٣٠٪ من إجمالي الراتب في أحسن الأحوال الذي لا يكفي سداد مقابل معيشتهم، وأدى ذلك إلى إغلاق عدد كبير من المحلات التجارية والمصانع والمطاعم خلال العام الماضي، على حد قول الطباع.

وقال مدير العلاقات العامة والإعلام بغرفة تجارة وصناعة في محافظة غزة: (لألسف الشديد إن واقع عملية إعادة الإعمار غير مرضي، إذ أنه بعد مرور أكثر من ثلاث أعوام على حرب صيف ٢٠١٤، لم تبدأ عملية إعادة الإعمار الحقيقية وما زالت تسير ببطء شديد كالسحفاة).

وبحسب الطباع، فإن أهم أسباب بطء وتعثر عملية إعادة الإعمار هو استمرار الحصار الصهيوني المفروض على قطاع غزة منذ ما يزيد عن ١٢ عاما، واستمرار إدخال مواد البناء



وفق الآلية الدولية التقهيمية المعمول بها حاليا (آلية إعمار غزة) (GRM)، والتي رفضها الكل الفلسطيني منذ الإعلان عنها وثبت فشلها في التطبيق على أرض الواقع، حيث أن كمية ما تم إدخاله من مادة الإسمنت للقطاع الخاص لإعادة إعمار قطاع غزة خلال الفترة من ١٤ أكتوبر ٢٠١٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ لا تتجاوز ٢١ مليون طن، وهي لا تمثل سوى ٣٪ من احتياج قطاع غزة للإسمنت خلال نفس الفترة، ويحتاج قطاع غزة إلى ٦ ملايين طن خلال نفس الفترة لتلبية الاحتياجات الطبيعية فقط، ولا تزال هناك حاجة إلى ٢.٣ من الإسمنت لحالات إعادة إعمار المساكن التي استهدفت خلال حرب عام ٢٠١٤.

وطالب الطباع بإلغاء تلك الآلية التي وصفها بالتقهيمية وإدخال مواد البناء دون قيود أو شروط خاصة بعد استلام السلطة الوطنية الفلسطينية لكافة معابر قطاع غزة.

كشفت بيانات رسمية، الجمعة، عن ارتفاع معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى ٣.٩ بالمائة في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٨، مقابل ٣.٧ بالمائة في الشهر السابق له. وأوضح بيان صادر عن وزارة العمل الأمريكية، أن معدل البطالة في الولايات المتحدة ارتفع بنسبة ٠.٢ نقطة مئوية إلى ٣.٩ بالمائة في الشهر الماضي، وارتفع عدد العاطلين عن العمل بمقدار ٢٧٦ ألف شخص إلى ٣.٣ مليون عاطل. البيان ذاته ذكر أن الاقتصاد الأمريكي أضاف ٢١٢ ألف وظيفة في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٨. وأشار البيان إلى أنه جرى توفير الوظائف في قطاعات الرعاية الصحية والخدمات الغذائية والبناء والتصنيع وتجارة التجزئة. وفي ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٧، بلغ معدل البطالة في الولايات المتحدة ٤.١ بالمائة، وبلغ عدد العاطلين ٣.٦ مليون شخص.

ارتفاع معدل البطالة بالولايات المتحدة إلى ٣.٩% في ديسمبر

كشفت بيانات رسمية، الجمعة، عن ارتفاع معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى ٣.٩ بالمائة في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٨، مقابل ٣.٧ بالمائة في الشهر السابق له. وأوضح بيان صادر عن وزارة العمل الأمريكية، أن معدل البطالة في الولايات المتحدة ارتفع بنسبة ٠.٢ نقطة مئوية إلى ٣.٩ بالمائة في الشهر الماضي، وارتفع عدد العاطلين عن العمل بمقدار ٢٧٦ ألف شخص إلى ٣.٣ مليون عاطل. البيان ذاته ذكر أن الاقتصاد الأمريكي أضاف ٢١٢ ألف وظيفة في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٨. وأشار البيان إلى أنه جرى توفير الوظائف في قطاعات الرعاية الصحية والخدمات الغذائية والبناء والتصنيع وتجارة التجزئة. وفي ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٧، بلغ معدل البطالة في الولايات المتحدة ٤.١ بالمائة، وبلغ عدد العاطلين ٣.٦ مليون شخص.

الدار التجارية المشتركة سوريا والقرم تتحدث عن الواردات المتوقعة من سوريا

تحدث غيورغي مرادوف، مندوب جمهورية القرم الدائم لدى الرئيس الروسي، أنه سيكون بإمكان الدار التجارية المشتركة لسوريا والقرم أن تورد إلى روسيا زيت الزيتون والتمر والفواكه وسلعا أخرى.

وقال مرادوف: (سيكون بإمكاننا الحصول أيضا من سوريا على السلع المهمة الأخرى وليس فقط الزيت والزيتون.. وبينها ثمار الحمضيات والتمر والفواكه الجنوبية الأخرى مثل الكيوي.. وإضافة إلى ذلك تقوم سوريا حاليا باستعادة إنتاج القطن، في حين لا تقوم نحن بزراعة القطن تقريبا، بينما تعمل شركات صناعة الملابس عندنا بشكل نشيط.. كما نهتم أيضا بالفوسفات التي يتم استخراجها في سوريا). وأضاف: (بدورها تسعى سوريا للحصول عبر موانئ القرم على كميات كبيرة من الشحانات، وخاصة الأنواع المختلفة من المعادن.. وتبدأ فيها حاليا إعادة إعمار سكك



زيادة عدد العملاء المحتملين لشراء النفط الإيراني

على الرغم من الضغوط الأمريكية

كشفت إيران عن زيادة في عدد العملاء الجدد المحتملين لشراء النفط الإيراني، موضحة أن هذه الزيادة سببت المنافسة في السوق وتحقيق مزيد من الأرباح على الرغم من العقوبات الأمريكية.

ونقلت وكالة (شانا) التابعة لوزارة النفط الإيرانية، عن مساعد وزير النفط أمير حسين زماني نيا، أمس السبت، قوله: (على الرغم من الضغوط الأمريكية، إلا أن عدد العملاء المحتملين لشراء النفط سبب المنافسة ومزيدا من الربح بشكل كبير من الوقت السابق). وأضاف: (مجموعة كاملة من وزارة النفط تم حشدتها لمواجهة العقوبات، بيع النفط هو الآن أهم أولوية لوزارة البترول،

إيران جاهزة لرفع مستوى تصدير الكهرباء

أعلن المدير التنفيذي لشركة إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء (توانير)، إن إيران جاهزة لرفع مستوى تصدير الكهرباء نحو ضعفين.

وقال محمد حسن متولي زادة، في تصريح لوكالة أنباء الطلبة: إن إيران تصدر حاليا أكثر من ألف ميغاواط من الكهرباء إلى دول الجوار ويتم تصدير معظم الكهرباء إلى العراق، كما أنها تصدر أيضا إلى أفغانستان وباكستان. وأشار إلى أن إيران أقامت علاقات في مجال الكهرباء مع كل دول لها الحدود البرية المشتركة.

وقد أعلن وكيل وزارة الطاقة علي بختيار، أنه ووفقا للخطة المعدة فانه من المقرر أن يرتفع حجم صادرات الكهرباء وتوقع أن يصل إلى ٣٣ مليار دولار حتى عام ٢٠٢٥.

وفي ٧ ديسمبر/ كانون الماضي، اتفقت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وحلفائها بقيادة روسيا، على خفض إنتاج النفط بمقدار ١.٢ مليون برميل يوميا، على مدار ٦ أشهر، اعتبارا من مطلع ٢٠١٩.

وأكد غضبان حرص بلاده على استقرار الإنتاج عند معدل ٥.١٣ مليون برميل يوميا في الأشهر الستة المقبلة بعد احتساب نسبة خفض حصة العراق، وهي ١٤٠ ألف برميل يوميا. وأعرب غضبان عن أمله في (تحقيق الأهداف المخطط لها من خلال هذا الاتفاق وبما يدعم أسعار النفط ويعدد الاستقرار للسوق النفطية العالمية). وتابع: إن (العراق لعب دورا مهما مع المنتجين الآخرين في التوصل الى هذا الاتفاق حرصا منه على إيجاد حلول منطقية وواقعية لمواجهة تحديات السوق النفطية العالمية، والسيطرة على تخمة المعروض النفطي والعمل على إعادة التوازن بين العرض والطلب).

ومضى غضبان قائلا: (هذا يؤدي بدوره الى دعم أسعار النفط، وأن اللجنة الوزارية المنبثقة عن اجتماع منظمة (أوبك) وشركاؤها، سوف تتابع وتراقب تطورات السوق النفطية خلال الفترة المقبلة وتقدم تقاريرها للدول الأعضاء).

إلى ٤.٥١٣ مليون برميل يوميا في الأشهر الستة المقبلة

العراق يؤكد التزامه باتفاق «أوبك+» ويخفض إنتاجه اليومي

أعلن وزير النفط العراقي ثامر الغضبان، الجمعة، إن بلاده ملتزمة تماما باتفاق (أوبك+) لخفض الإنتاج النفطي بمقدار ١.٢ مليون برميل يوميا، والذي دخل حيز التطبيق اعتبارا من مطلع ٢٠١٩.

وأضاف الغضبان، في بيان، أن بلاده اتخذت إجراءات تطبيق خفض الإنتاج بنسبة ٣ بالمائة والتي تشكل قرابة ١٤٠ ألف برميل يوميا من مجمل الإنتاج، بحسب النسبة المقررة لاتفاق (أوبك+).



أعلن وزير النفط العراقي ثامر الغضبان، الجمعة، إن بلاده ملتزمة تماما باتفاق (أوبك+) لخفض الإنتاج النفطي بمقدار ١.٢ مليون برميل يوميا، والذي دخل حيز التطبيق اعتبارا من مطلع ٢٠١٩.